



كتاب دوري

رقم (٥) لسنة ٢٠٢٤

صدر بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٣٠

بشأن نشرية بيانات إحصائية أو تقارير أو دراسات من نشاط صناديق التأمين الحكومية

في إطار قيام الهيئة العامة للرقابة المالية ب مباشرة دورها بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ومنها نشاط التأمين، بهدف تحقيق سلامة واستقرار تلك الأسواق وتنميتها وبما يساعد على توازن حقوق المتعاملين فيها ومن ثم ضمان كفاءة تلك الأسواق وشفافية الأنشطة التي تمارس من خلالها.

وسعياً لتحقيق ذلك، وعلى ضوء ما نيط بالهيئة من أهداف وسبل لتحقيقها من أبرزها الإشراف على توفير ونشر المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية غير المصرفية وفقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وما عززته المادة (١٥١ / ١٤) من قانون التأمين الموحد الصادر بالقانون رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٤ والمعمول به اعتباراً من ٢٠٢٤/٧/١١ في هذا الخصوص والتي نصت على أنه " تختص الهيئة، دون غيرها، بالإشراف والرقابة على نشاط التأمين والمهن والخدمات المرتبطة بها، ولها في سبيل ذلك على وجه

.....

الخصوص:

٤- إعداد ونشر البيانات الإحصائية والتقارير والدراسات عن نشاط سوق التأمين ووحداته".

لذا، فإن الهيئة تسترعي نظر صناديق التأمين الحكومية حال رغبة الصندوق في نشر أي بيانات إحصائية أو تقارير أو دراسات عن النشاط الذي يمارسه الصندوق الالتزام بالحصول على موافقة الهيئة قبل نشرها على الجمهور.

نائب رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية

د. إسلام عزام

